بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : ١٦ /17/1/2
التاريخ : ٦ / ذي القعدة /١٤٤٣هـ
الموافق : ٥ / يونيو/ ٢٠٢٢م
اليوم : الاحد

محضر تقريري للجلسة ١٦ /٢ /١٧/١

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية السادسة عشرة من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد بتاريخ ٦ / ذي القعدة /١٤٤٣هـ الموافق ٥ / يونيو /٢٠٢٢م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- الأخ / علي جبران الشماحي رئيس مصلحة الضرائب

٢- الأخ / عبد اللطيف طه الشيباني رئيس المكتب الفني بالمصلحة

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

ثم استمع المجلس الى توصيات لجنة الشؤون المالية حول نزولها الميداني لمتابعة مستوى تحصيل ضريبة مبيعات القات بمحافظة الحديدة .

وأكد الأخوة الاعضاء على اهميه الرقابة على النقاط التي يتم فيها استلام ضرائب القات ومنع الجباية غير القانونية وان يكون لموظفي الضرائب بطائق تعريفية للحد من انتحال شخصية موظفي الضرائب لأخذ رسوم الضرائب دون وجه حق .

بعد ذلك التزم الاخ/ رئيس مصلحة الضرائب بالتوصيات الواردة في التقرير .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية .. وعلى اللجنة المختصة متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .

كما حث المجلس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان على دراسة مصفوفة الردود المقدمة من وزارة الداخلية حول تنفيذ توصيات المجلس بشأن موضوع السجون والسجناء وتقديم تقرير إلى المجلس في جلسة يوم الثلاثاء القادم الموافق ٢٠٢٢/٦/٧م بما تم تنفيذه من التوصيات وعلى ضوء تقرير اللجنة يتم التنسيق للنزول الميداني للجنة مع المعنين بوزارتي الداخلية والعدل والنيابة العامة.

وأقر المجلس إدراج تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة بشأن السياسية العامة للتنسيق والقبول للعام الجامعي ٢٠٢١م-٢٠٢٢م في جدول أعماله.

ثم اقر المجلس اعادة تقريري لجنة الخدمات بشأن الشكوى المقدمة من ورثة الأخ / محمد حسن كبيح وكذا الشكوى المقدمة من الأخ /على محمد العيدروس إلى اللجنة لتلخيص ما تضمنته الشكوى وابداء الرأي لهيئة رئاسة المجلس ليتم ارفاقه بمذكرة من الهيئة للجهات المعنية .

بعد ذلك استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي العدل والأوقاف وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية بشأن مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٣م الخاص بالرسوم القضائية وتعديلاته .. وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي المختص.

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء